



المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

٢٠٢٣-٣-١٤

مايا مرسي تشارك في فاعلية "نشر نتائج دراسة خط الأساس لبرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة - أهم الرؤى والنتائج"



شاركت الدكتورة مايا مرسي رئيسة المجلس القومي للمرأة صباح اليوم في فاعلية "نشر نتائج دراسة خط الأساس لبرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة - أهم الرؤى والنتائج" الذي نظمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة باثفايندر إنترناشيونال بحضور كل من السيدة دينا كفاي مديرة برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ومؤسسة باثفايندر إنترناشيونال، والسيدة مارجريت سانشو نائب مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والسيد خالد بسيوني مدير عام قطاع الشمول المالي بالبنك المركزي المصري والدكتور ماجد عثمان رئيس المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة"، والدكتورة نجلاء العادلي مديرة عام ادارة التعاون الدولي والاتصالات الخارجية، والأستاذة مي محمود، مدير عام تنمية مهارات المرأة بالمجلس، والأستاذة أمل عبد المنعم مدير مكتب شكاوى المرأة بالمجلس، والأستاذة منى الغزالي المنسق الوطني لوحدة مناهضة العنف ضد المرأة بالمجلس، والدكتورة أمل فيليب المستشار الصحي بوحدة مناهضة العنف ضد المرأة بالمجلس.

واستهلت الدكتورة مايا مرسي كلمتها بتقديم التحية والتقدير لجميع القائمين على المشروع والحكومة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفريق عمل باثفايندر على الشراكة المتميزة، مشيرة إلى ضرورة تبني هذا النهج، وهذه الشراكة المثمرة، وأشارت إلى أهمية برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الذي يمتاز بتنوع الأنشطة واختلافها.

كما أثنت الدكتورة مايا مرسي على الشراكة المتميزة مع البنك المركزي المصري منذ سنوات ، لافتة الى ارتفاع نسبة الشمول المالي للمرأة من ٢٧% إلى حوالي ٥٧% وهو ما يعد نقلة نوعية، مشيرة الى مشروع مجموعات الإقراض والادخار الرقمي (تحويشة) الذي ينفذه المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع البنك المركزي المصري ويستهدف دعم المرأة وتعزيز الشمول المالي والثقافة المصرفية وممارسات الدفع الرقمي بالقرى المصرية، مؤكدة على أهمية دور الميسرات الماليات اللاتي يتولين توعية السيدات ومساعدتهن على الادخار والاستفادة من القروض

وكيفية سدادها، وإنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ونشر الثقافة المالية ورفع الوعي للسيدات المستهدفات، ومحو الأمية الرقمية وتوفير الخدمات المالية لهن بجودة عالية.

فيما أوضحت الدكتورة مايا مرسي أن نسبة المرأة مازالت حرجة في سوق العمل ، لافتة الى أن الدراسات تشير إلى أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ولاسيما في القطاع الخاص، تساهم بزيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٣٤%، مضيفة أنه في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية يتعين على القطاع الخاص التحرك بصورة مختلفة عبر إتاحة فرص عمل للمرأة .

وأضافت الدكتورة مايا مرسي أن حقوق الأم العاملة ليست منحه بل هي حق تتمتع بها كل أم ، مشيرة إلى أن المجلس القومي للمرأة قد طالب بإجازة أبوة في حالة ولادة الزوجة، وذلك أسوة بالعديد من الدول العربية.

وأشارت رئيسة المجلس إلى مبادئ تمكين المرأة الدولية المتفق عليها ، ودعت القطاع الخاص إلى تبني تلك المبادئ، مما سيعمل على تحسين "محفز سد الفجوة بين الجنسين" المبني على نموذج المنتدى الاقتصادي العالمي المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يركز على التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وسد الفجوات بين الجنسين في الأجور، ودفع المزيد من النساء إلى المناصب الإدارية والقيادية، والمساواة بين الجنسين في مستقبل العمل، كما دعت إلى تجميع أكبر عدد من شركات القطاع الخاص احتفالاً بالمرأة في القطاع الخاص وتشجيعهم للحصول على الختم المصري للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو توقيع مبادئ تمكين المرأة الدولية، وأكدت استعداد المجلس القومي للمرأة لسماع الآراء والتوصيات في هذا الإطار للعمل على الإجراءات السياسية أو التشريعية أو التوعوية اللازمة.